2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0393
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

Reasoning through Causation According to Iraqi Rhetoricians up to the 10th Century AH"

Niyazik Qais1,
Yousif Mohamed Jaber2.
1. University of Baghdad/College of Arts/Department of Arabic Language
Email: Niyazikqais@gmail.com
2. University of Baghdad/College of Arts/Department of Arabic Language
Email: yousif@coart.uobaghdad.edu.iq
Received 27/6/2024, Revised 5/8/2024, Accepted 26/8/2024, Published 30/9/2024

This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited

Abstract

This paper is part of PhD dissertation, "Rhetorical Reasoning According to Iraqi Rhetoricians from the First to the Tenth Century," explores reasoning through causation, highlighting how this method was employed in classical Arabic rhetorical studies. It also aims to clarify the manifestations of the reasoning process in this context. Sounds like a fascinating and significant contribution to the field of Arabic rhetoric! If you need further assistance, feel free to reach out. The study initially addresses the concept of reasoning through causation, then examines the use of this mechanism in classical Arabic rhetorical and critical works. This research investigates reasoning through causation as one of the key pillars upon which rhetorical reasoning methods in Arabic thought were built. Therefore, it seeks to deduce rhetorical causes with the aim of understanding the foundations of rhetorical judgments and weighing different meanings. This is achieved through dissecting and analyzing texts, as well as comparing them, with a focus on understanding this system as a procedural tool for uncovering the epistemological foundations of Arabic rhetoric

Keywords: reasoning, causation, rhetoricians

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0393
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

الاستدلال بالتّعليل عند البلاغيين العراقيين حتّى القرن العاشر الهجري

نيازك قيس صادق محمّد
جامعة بغداد/كلية العلوم الاسلامية
يوسف محمّد جابر إسكندر
الاستاذ الدكتور في جامعة بغداد/ كلية الآداب/ قسم اللغة العربية

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٤/٦/٢٧	تاريخ المراجعة: ٢٠٢٤/٨/٥
تاريخ قبول البحث: ٢٠٢٤/٨/٢٦	تاريخ النشر: ٢٠٢٤/٩/٣٠

الملخص:

البحث جزء من أطروحة الدكتوراه التي أعكف على إنجازها تحت عنوان (الاستدلال البلاغي عند البلاغيين العراقيين من القرن الاول حتى القرن العاشر)، يتناول الاستدلال بالتعليل وبيان مدى توظيف هذه الآلية في الدرس البلاغي العربي القديم من جهة، ولتوضيح مظاهر العملية الاستدلالية. بحيث تطرقت الدراسة بدايةً إلى مفهوم الاستدلال بالعلة، ثم درست هذه الآلية ومدى اعتمادها في المدونات البلاغية النقدية العربية قديماً، فهذا البحث يدرس الاستدلال بالتعليل بوصفه أحد الأركان المهمة التي بنيت عليها طرائق الاستدلال في الفكر البلاغي العربي، ولذلك فهو يحاول استنباط العلل البلاغية قاصدًا فهم أسس الأحكام البلاغية، والترجيح بين المعاني، وذلك من خلال تشريح النصوص وتحليلها، وكذلك الموازنة بينها؛ مع التركيز على فهم هذه المنظومة بوصفها أدوات إجرائية لفهم الخلفيات المعرفية للبلاغة العربية.

الكلمات المفتاحية: الاستدلال – التعليل – البلاغيون

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0393
P-ISSN- 2075-8626- E-**ISSN-2707-8841**

College of Islamic Sciences

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0393
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

مقدمة:

إنّ البلاغة من أجلّ علوم العرب، وهي صناعتهم المختارة التي كانوا يتفاخرون بها في الحِل والتّرحال، وفي البدو والحضر، وقد مرّ هذا الفن في نشأته بمحطات كثيرة، وإن البلاغة العربية في تحديدها لموضوعها، ولمنهج تناولها للمسائل تقوم على تصور استدلالي، ولعل الاستدلال عند الجرجاني مثلاً هو الاستدلال في المعنى الذي استقر عند البلاغيين بعده، والاستدلال مفردة كثيراً ما يستعملها أهل المنطق في الوصول إلى تحليل ظاهرة ما، أو استنباط حكم شرعي أو بيان قاعدة استنتاجات عملية يقرها العقل أو العرف السائد، غير أن هذا المصطلح قد أزيح من دلالته هذه في تلك العلوم إلى علم البلاغة، وهذا البحث يستهدف إيجاد منظومة نقدية لقراءة الاستدلال بالتعليل عند منتجي التفكير البلاغي كالجرجاني، والسكاكي، والقزويني، والاستدلال يمثل مفهوماً مشتركاً في المنظومة المعرفية القديمة بين علوم المنطق والكلام وأصول الفقه والبلاغة، كما أنه مشترك أيضًا في العلوم الحديثة، بين اللسانيات والمنطقيات والدلاليات والتداوليات، ومفهوم الاستدلال هو عبارة عن جدول لغوي من قبيل الدليل والدلالة واللزوم والاستنتاج والاستنباط والاقتضاء والبرهان والقياس والحجة.

وهذه الدراسة تتناول الاستدلال بالتعليل وبيان مدى توظيف هذه الآلية في الدرس البلاغي العربي القديم من جهة، وكذا لتوضيح مظاهر العملية الاستدلالية. بحيث تطرقت الدراسة بداية إلى مفهوم الاستدلال بالعلة، ثم درست هذه الآلية ومدى اعتمادها في المدونات البلاغية النقدية العربية قديمًا، فهذا البحث يدرس الاستدلال بالتعليل بوصفه أحد الأركان المهمة التي بُنيت عليها طرائق الاستدلال في الفكر البلاغي العربي، ولذلك فهو يحاول استنباط العلل البلاغية قاصدًا فهم أسس الأحكام البلاغية، والترجيح بين المعاني، وذلك من خلال تشريح النصوص وتحليلها، وكذلك الموازنة بينها؛ مع التركيز على فهم هذه المنظومة بوصفها أدوات إجرائية لفهم الخلفيات المعرفية للبلاغة العربية.

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0393
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

ولذلك طرح البحث مجموعة من الأسئلة عن ماهية الاستدلال، ومفهوم العلة، وحدودها، وأنواعها، وطبيعة النسق الذهني في البلاغة العربية في محاولة لفهم كيفية توظيف الاستدلال بالتعليل، والبحث في وجوهه النابعة من النصوص، أو المتعلقة بسياق الإنتاج.

وهذا البحث يستهدف الكشف عن مفهوم الاستدلال بالتعليل وعلاقته بالبلاغة، والتعرف على آليات الاستدلال بالتعليل، وبيان البعد الاستدلالي الذي تنتجه الأساليب البلاغية.

فهذه الاستدلالات تجذب الانتباه وهي جديرة بالبحث والدراسة وسبر غورها للوقوف على كنهها، وتقديم دراسة حول الاستدلال بالتعليل وإضافة الجديد إلى مكتبة البلاغة العربية، والاطلاع على ما وراء هذه الاستدلالات من الدقائق البلاغية واللطائف البيانية، بعد الاطلاع على المصادر الأساسية لعلم البلاغة، ومعرفة الجذور الأساسية لهذا العلم التي انطلق منها، والتعرف على العلماء الذين اهتموا بتأصيله على كيفية معيّنة؛ لإبراز قيمة التراث البلاغي العلمية للباحثين في القديم والحديث. مما مهّد الطريق على أن يأتي هذا العمل معنونًا بـ(الاستدلال بالتعليل عند البلاغيين العراقيين حتى القرن العاشر الهجري)، متبعة المنهج الوصفي التكاملي مع التحليلي؛ في دراسة المسائل البلاغية وبيان العلل دراسة هذه المسائل البلاغية، ومعرفة العلل التي قامت عليها وبيان مدى قوتها وسبب الاختلاف فيها، وجاءت طبيعة المادة لتقسم البحث على ثلاثة مباحث تسبقها مقدمة وتتلوها خاتمة، فثبت بمصادر البحث ومراجعه. جاء المبحث الأول بعنوان: بيان مفهوم الاستدلال بالتعليل، أما المبحث الثاني فكان بعنوان توجيهات الاستدلال بالتعليل وتخريجاته في المسائل البلاغية العامة، والمبحث الثالث جاء بعنوان: توجيهات الاستدلال بالتعليل وتخريجاته في المسائل البلاغية الخاصة.

المبحث الأول: مفهوم الاستدلال بالتعليل.

أولاً: مفهوم الاستدلال: عند أبي هلال العسكري: "بأنه طلب معرفة الشيء من جهة غيره، والنظر طلب معرفته من جهته ومن جهة غيره"(١)، وكذلك قد عرفه الجرجاني: بأنه "تقرير الدليل لإثبات المدلول"(٢)، وعرفة الكفوي بقوله: "الِاسْتِدْلَال: لُغَة: طلبًا لدَّلِيل وَيُطلق فِي الْعرف على إِقَامَة الدَّلِيل مُطلقًا من نَص أَو إِجْمَاع أَو غَيرهمَا، وعَلى نوع خَاص من الدَّلِيل وَقيل: هُوَ فِي عرف أهل

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0393
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

الْعلم تَقْرِير الدَّلِيل لإِثْبَات الْمَدْلُول سَوَاء كَانَ ذَلِك من الْأَثر إِلَى الْمُؤثر أَو بِالْعَكْسِ(٣). وعرفه التهانوي قائلا: "الاستدلال في اللغة طلب الدليل(٤).

والدليل في اللغة هو: "المرشد إلى المطلوب"(٥)، يقال استدل فلان على الشيء: طلب دلالة عليه، واستدل بالشيء على الشيء: اتخذه دليلاً عليه، واستدلّ على الأمر بكذا: وجد فيه ما يرشده إليه، وإذا كانت الدلالة(٦) في اللغة تعني الإرشاد والدليل هو ما يرشد ويوصل إلى المطلوب، فالاستدلال هو طلب الإرشاد والاهتداء إلى المطلوب.

والاستدلال عند المناطقة: قد عرف المناطقة الاستدلال بأنّه: استنتاج قضية مجهولة من قضية، أو من عدة قضايا معلومة، أو: هو التوصل إلى حكم تصديقي مجهول بواسطة حكم تصديقي معلوم، أو بملاحظة حكمين فأكثر من الأحكام التصديقية المعلومة(٧)، فالاستدلال إذًا عملية عقلية منطقية ينتقل فيها الباحث من قضية، أو عدة قضايا إلى قضية أخرى تُستخلص منها(٨).

ويشير الاستدلال في البلاغة العربية إلى عملية استنتاج أو استنتاج نتيجة أو معنى من نص أو عبارة معينة. وهو تقنية تُستخدم لتفسير وتحليل محتوى النّص، وتتضمن استخدام الاستدلال والمنطق للوصول إلى نتيجة بناءً على الأدلة المتاحة. وغالبًا ما يُستخدم الاستدلال في البلاغة العربية، لكشف المعنى المقصود من النص، خاصة عندما تكون اللغة المستخدمة غامضة أو غير واضحة.

ثانيًا: مفهوم العلّة: وتأتي مادة (عَلَّ) بمعانٍ ثلاثة:

الأول: العائق يَعوق، قال الخليل: العِلَّة حَدَثٌ يَشغَل صاحِبَه عن وجْهه، ويُقال: اعتلَّه عن كذا أي اعتاقه. والثاني: العَلَل وهي الشربة الثانية، ويقال: عَلَلٌ بعد نَهْلٍ، والفعل يَعُلُّون. والثالث: العلة: المرض وصاحبها مُعْتَلّ. قال ابن الأعرابي: علَّ المريض يَعِلُّ عِلَّة فهو عَلِيلٌ، ورَجُلٌ عُلَلَة، أي كثير العِلَل، ومن هذا الباب وهو باب الضَّعف؛ العَلّ من الرجال: المُسِنّ الذي تضاءل وصَغُر جسمه. وقال ابن الأعرابي: العَلّ الضعيف من كبر أو مرض(٩).

وذكر ابن منظور كلمة "معلول" بمعنى المصاب بالعلة، ثم قال: والمتكلمون يستعملون لفظة المعلول في مثل هذا كثيرًا، قال ابن سِيده: وبالجملة فلستُ منها على ثقة ولا على ثَلَج، لأن

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0393
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

المعروف إنما هو أعلَّه الله فهو مُعَلّ، اللهم إلا أن يكون على ما ذهب إليه سيبويه من قولهم: مجنون ومسْلول من أنه جاء على جَنَنْتُه وسَلَلْتُه(١٠)، وصيغة الصفة من العلة بمعنى المرض: معتل كما سبق وهو من اعتلَّ، وقال الفيروزآبادي: والعِلة بالكسر المرض، علَّ يَعِلُّ واعتلَّ، وأعلّه الله فهو مُعَلّ وعليل، ولا تقل: معلول. والمتكلمون يقولونها ولست منه على ثَلَجٍ(١١).

المبحث الثاني: توجيهات الاستدلال بالتعليل وتخريجاته في المسائل البلاغية العامة.

جاءت العلل والمبررات في كتب البلاغيين على نوعين: عامة وخاصة: ومن المسائل العامة: (الاعتراض في خروج الخبر عن مقتضى الظاهر):

وفي البداية نسوق تعريف ابن الأثير للخبر؛ إذ يقول: "هو حد الخبر: ما احتمل الصدق أو الكذب، تقول: زيد قائم، وعمرو قام أبوه؛ فقيام زيد وأبي عمر، يجوز أن يكون صدقًا، وأن يكون كذبًا، وهو كل ما أسندته إلى المبتدأ وحدثت به عنه"١٢.

قوله تعالى: {وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ}١٣ أي: أهل القرية، وقوله تعالى: {هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ} ١٤، أي: دعاؤكم، وهذا باب واسع في العربية، وما أكثره في التنزيل والشِّعر: قال ابن السراج١٥: ((ألا ترى أنك لا تقول: الشمس اليوم ولا: القمر الليلة؛ لأنه غير متوقع؟ فإن قلت: اليوم زيد، وأنت تريد هذا المعنى، جاز، وتقول: كل يوم لك عبد؛ لأن فيه معنى الملك، ويوم الجمعة عليك ثوب لاستقرار الثوب عليك. ويجوز رفع الليلة، على تقدير: الليلة ليلة الهلال؛ فلا يكون ظرفًا))، وهذا الظرف المكانى لا يعمل فى مظهر عند سيبويه١٦، فلا تقول: زيد خلفك أبوه، وأبوه رفع بخلفك؛ إنما هو مرفوع بالابتداء، و" خلفك" خبره وفزه ضمير، والجملة خبر" زيد"، فإن جرى وصفا أو صلة، عمل في مظهر كقولك: مررت برجل خلفك أبوه، ومررت بالذي خلفك أبوه، ومنه قوله تعالى: {لَهُمْ غُرَفٌ مِنْ فَوْقِها غُرَفٌ}١٧، وغرف "مبتدأ، ولهم" خبره، و"غرف" الثانية مرتفعة بالظرف؛ وذكر أن تعليل ذلك أنه قد جرى وصفاً"١٨، وقال السكاكي: "ينزل العالم بفائدة الخبر ولازم فائدته منزلة الجاهل بهما لعدم جريه على موجب العلم، فيلقى إليه الخبر كما يلقى إلى الجاهل بأحدهما، فمثله السكاكي قائلاً: «وإن شئت فعليك بكلام رب العزة: {وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ}١٩، كيف تجد صدره يصف أهل الكتاب بالعلم،

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0393
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

على سبيل التوكيد القسمي، وآخره ينفيه عنهم، حيث لم يعملوا بعلمهم"٢٠. وقد اعتراض القزويني: "هذا لفظه؛ وفيه إيهام أن الآية الأولى، من أمثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر، ولازم فائدته منزلة الجاهل بهما، وليست منها، بل هي من أمثلة تنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به، لعدم جريه على موجب العلم، والفرق بينهما ظاهر"٢١.

دراسة المسألة وتحليلها: قرر السكاكي قاعدة بلاغية عامة، حول "خروج الخبر عن مقتضى الظاهر"، ثم عقّبها بمثال لا يطابق القاعدة، أو لا يصح الاستشهاد به لهذه القاعدة، من هنا كان أمام الدارسين مذهبان، هما:

١ – الاعتراض على السكاكي على أنه مخطئ في الاستشهاد بالمثال.

٢ – تأويل كلامه، ومحاولة ربط بعضه ببعض ما أمكن.

فعلى المذهب الأول سار القزويني، وفهم من نص السكاكي السابق، إيهام أن قوله تعالى: «لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ} الآية، من تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازم فائدته؛ منزلة الجاهل بهما، بينما الحقيقة عنده؛ هي أن الآية من أمثلة تنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به، وهذا صحيح إذا أمعنّا النظر في الآية، لقد نزّل العالم بقوله: {لقد علموا..} منزلة الجاهل به، لما لم يعملوا بعلمهم، فخوطبوا بـ"لو كانوا يعلمون".

ولكن على المذهب الثاني، قد يفهم من نص السكاكي خلاف إيهام القزويني، وهو أنه تمثيل لتنزيل العالم، منزلة الجاهل مطلقًا؛ لتعديه إلى ما نحن فيه، لكونه فردًا من أفراد ذلك، لذا أردف الآية بقوله تعالى: {وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ}٢٢ مع أنها من تنزيل الموجود منزلة المعدوم، كما ذهب إليه الصعيدي،٢٣ وبهاء الدين السبكي،٢٤ أو بعبارة أخرى ذكر خاص من شيء عام، مع العلم بانتماء الأول إلى الثاني أي انتماء الخاص إلى العام.

والحق أن في كلام السكاكي إيهاما كما قال القزويني، لأنه احتاج إلى تأويل وتفسير، وقد لا يستحق كلام السكاكي الى الاعتراض، لأنه لا يتصور من مثل السكاكي المتمكن في البلاغة أن يأتي بقاعدة عريضة، ثم يسوق أمثلة كثيرة خلاف تلك القاعدة، ولكن يا حبذا لو أزال السكاكي هذا الإيهام، بالتصريح بقوله: "ومن نظير ذلك" كدأبه في "مفتاح العلوم".

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0393
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

وتجدر الإشارة إلى أن القزويني قال: (وفيه إيهام)، ولم يقل: (فيه نظر) كعادته، كأن الأمر ملاحظة عابرة من القزويني، نبه عليها القارئ كيلا يقع في حفرة الإيهام.

ومن العلل اللغوية العامة قول بعض البلاغيين في (فصاحة الكلام)، من حيث خلوّه من كثرة التكرار، وتتابع الإضافات، فاعترض القزويني بقوله: وفيه نظر،٢٥ فأعاد النظر في القول، ثم ذكر العلة في ذلك باشتراط عدم الثقل على اللّسان، في كثرة التكرار وتتابع الإضافات، وكان يستدل في كل قضية بالأدلة المقنعة المقبولة، ثم اختتمت المقدمة بالتلميح إلى الاختلاف الشائع في عصره، حول تسمية البلاغة كما يلي: فمن البلاغيين من يطلق على الجميع (علم البيان)، ولعل تعليل ذلك يرجع إلى أن علم البيان في اصطلاح المتقدمين من أئمة البلاغة يطلق على فنونها الثلاثة من باب تسمية الكل باسم البعض، وخصه المتأخرون بالعلم الباحث عن المجاز والاستعارة والتشبيه والكناية، والغرض منه صوغ الكلام بطريقة تبين ما في نفس المتكلم من المقاصد، وتوصل الأثر الذي يريده إلى نفس السامع، وممن قال بذلك عبد القاهر الجرجاني٢٦، وابن الأثير، إذ يُعد ضياء الدين بن الأثير المتوفى سنة ٦٣٧ من الهجرة، وصاحب كتاب ممن انحرفوا في دراسة البلاغة عن طريقة السكاكي، والذي تتسع عنده كلمة «علم البيان» لتشمل كذلك مباحث المعاني والبديع.٢٧

وفريق آخر يطلقون على الفنون الثلاثة: مسمى (علم البديع)، ولعل العلة في ذلك ترجع إلى اعتبار علم البديع أهم فرع من علوم البلاغة؛ إذ يختص بتحسين أوجه الكلام اللفظية والمعنوية.٢٨ والكشف عن معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار البلاغة في المعاني والبيان"، فناقش القزويني مسألة الفرق بين البلاغة والفصاحة ولم يرجح معللاً ذلك بقوله: "وللناس في تفسير البلاغة والفصاحة أقوال مختلفة، لم أجد فيما بلغني منها ما يصلح لتعريفهما به، ولا ما يشير إلى الفرق بين كون الموصوف بهما الكلام".٢٩

وعندما عرّف السّكاكي علم المعاني بأنه: "هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ، في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال"٣٠، فقدم القزويني اعتراضًا على ذلك قائلاً: "وفيه نظر، وذكر تعليلاً لذلك بقوله: "إذ التتبع

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0393
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

ليس بعلم، ولا صادق عليه، فلا يصح تعريف شيء من العلوم به، ... على أن قوله: (وغيره) مبهم لم يبين مراده به".٣١

دراسة المسألة وتحليلها: عرّف السكاكي علم المعاني بهذا التعريف المذكور في أعلاه، فهو تعريف غير موف بالمعنى، وغير مرضيّ عند الخطيب القزويني، معلّلا ذلك بوجود كلمة (التتبع) التي هي غير واضحة الدلالة، بل هي كلام عام، وكلمة (وغيره) التي لم يبين مراده منها. وقد وافق عبد العزيز عتيق القزويني في هذا الاعتراض قائلاً: "هذا التعريف وحده نموذج لتأليف السكاكي، الذّي أفرغه في أسلوب علمي منطقي، بعيد كل البعد عن جلاء العبارة، ووضوح التأليف... فتعريفه هذا لا يجود بمعناه في أول الوهلة بسهولة ويسر، وإنما يقصد حتى يصل إليه إن وصل؛ بالتأويل والتعميق في الشرح"٣٢، وذلك واضح؛ إذ عرف السكاكي علم المعاني، فلم نكد نفقه من تعريفه شيئاً، حتى اضطر في الأخير إلى بيان مراده من (التتبع) بـ(المعرفة)، و(خواص التراكيب) بـ(تراكيب البلغاء)٣٣ كما سبق.

ويُستنتج مما سبق تأييد بعض البلاغيين اعتراض القزويني، ويمكن حصر مآخذهم على تعريف السكاكي فيما يأتي:

١ – الغموض والإبهام وخاصة في كلمة (التتبع).

٢ – عدم تبيين مراده من (وغيره).

٣ – النزعة العلمية والمنطقية المفرطة.

ولذا فمما يؤخذ على السكاكي في تعريفه السابق من طرف آخر، أنه اعتمد على النزعة العلمية في جعل الهدف من علم المعاني، هو الاحتراز عن الخطأ في مطابقة الكلام لمقتضى الحال، ومعنى ذلك أن للتركيب البلاغي مستويين: مستوى الخطأ ومستوى الصواب، ولتحقق الأول وتوقي الثاني، لا بد من قواعد ثابتة وضوابط عامة٣٤، وهكذا يصبح علم المعاني –بهذه القواعد والضوابط القبلية الجافة– قوانين علمية، وقوالب جاهزة تفرض وتملأ على الأدباء –بدلاً من أن تستنبط من أعمالهم– وتجعل رقابة عليهم، فمن رعاها صار بليغًا ومن حاد عنها قيد أنملة وصف بعدم البلاغة والفصاحة.

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0393
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

بينما حاول بعضهم دفع الغموض والإبهام؛ عن كلمة (التتبع) بتأويلها بـ(المعرفة)، كسعد الدّين التّفتازاني٣٥، إذ قال: "وأجيب –أي هذا الاعتراض– بأنه أراد بالتتبع (المعرفة) كما صرح به في كتابه"٣٦؛ أي إن مراده من (التتبع) هو المعرفة والعلم، مجازًا مرسلاً من إطلاق المسبب على السبب، فيكون تقدير التعريف عندئذ هو: معرفة خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ، في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال. ولكن هل هذا التأويل كاف لدفع هذا الاعتراض؟ لا، لذا يرى الصعيدي مع هذا التأويل أن تعريف السكاكي ركيك العبارة٣٧. بل ذهب بهاء الدين السبكي –مؤيدًا الاعتراض– إلى أن قول القزويني (التتبع ليس بعلم) صحيح، وأنّ هذا التأويل لكلمة (التتبع) ليس بجيد؛ لأنه استعمال مجازي، لم تقم عليه قرينة واضحة٣٨، إذ عادة الاستعمالات المجازية، قيام القرينة الواضحة.

واعتمادًا على قول علماء البلاغة كبهاء الدّين السبكي والصعيدي وعبد العزيز عتيق، يمكن القول: إن الخطيب القزويني مصيب في اعتراضه هذا على السكاكي، اذ يجب في الحدود الوضوح وعدم الاحتياج إلى التأويل، ويمكن القول بأن التعليل في ذلك أن التّعريف هو التّصور الجامع المانع عن المعرّف، فمتى احتاج ذلك إلى التأويل، فما يأتي بعده يكون أحوج، كما في تعريف السكاكي هذا.

وهذا بناء على أن التعريف الذي جاء به القزويني بديلاً عن تعريف السكاكي الذي هو "علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال"٣٩، لم يخلُ أيضًا مما وقع فيه السكاكي، إذن ليس ذلك ببديل جيد عن تعريف السكاكي، ولعل من أحسن التعريفات لعلم المعاني هو أنه: "علم يبحث فيه عن أحوال التراكيب العربية؛ من حيث النكات والمزايا بعد فهم المعاني الأصلية من علم النحو"٤٠.

فهذا التعريف يدل على أن علم المعاني لا يهمه المعاني الأصلية من ذكر، وحذف، وتعريف، وتنكير، وغيره، ولا يبحث فيه؛ وإنما يهمه النكات البلاغية وراء هذه المعاني والمزايا الفنية، حتى يكون علم المعاني: هو التصرف في المعاني النحوية تصرفًا فنيًّا إبداعيًّا، يسفر عن "أمور تدرك بالفكر اللطيفة، ودقائق يوصل إليها بثاقب الفهم"٤١. بهذه كلها تتجسد فنية هذا التعريف وأنه

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0393
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

معتمد على الذوق، بخلاف تعريفي السكاكي والقزويني، اللذين يركزان على المعاني الأصلية من دون مزاياها البلاغية ونكاتها، وذلك صبغهما صبغة علمية منطقية، مع ما لوحظ في أحدهما من تكلّف وصنعة وغموض.

وبهذا لم يتمكن السبكي من دفع الغموض عن كلمة (التتبع) برغم التأويل، وهكذا يبقى تعريف السكاكي موصوفًا بالغموض في كلمة (التتبع)، والنزعة المنطقية السافرة بالقيود الثقيلة، وعدم اهتداء أحد من البلاغيين إلى معرفة مراده من قوله: (وغيره).

ومن العلل العامة: الاستناد إلى أن (المجاز لا يُقاس عليه في اضطراد قاعدة لغوية)، والعلة في ذلك أن له تصاريف متنوعة بحسب السياق، أن ما يقال بأن الظهور اللفظي لا يكون إلا عند حمل اللفظ على الحقيقة وعلامتها التبادر؛ هو امر غير صحيح إذا ما أُخذ على اطلاقه. فهو لا يصدق إلا على اللفظ المفرد أو المنعزل عن النص، اي ذلك الذي ليس له علاقة بسائر الألفاظ والعلاقات القائمة بينها. فلو أُخذ اللفظ ضمن دائرة الألفاظ وسياقها فإن كلاً من الظهور وتبادر المعنى سوف لا يتوقفان على ما للفظ من حقيقة. وبعبارة أخرى أنه لا يوجد تلازم بين الحقيقة اللفظية وبين الظهور، وكذا لا يوجد تلازم بينها وبين التبادر، إذ لا مانع من أن يعبر الظهور اللفظي عن المعنى المجازي بالتبادر، إذ قد تتدخل بعض القرائن القبلية المنفصلة بالعمل على صياغة وتحديد المعنى اللفظي تبعًا لمنبهات القرائن اللفظية والسياقية. فبفعل التنبيه الذي يثيره سياق النص مع ما للألفاظ الأخرى من دلالات؛ قد ينساق الذهن مباشرة إلى حمل اللفظ على المجاز، فيصبح الظهور معبراً عن المعنى المجازي لا الحقيقي. وبالتالي فالحقيقة لا تساوق الظهور، أو أن احدهما لا يدل على الاخر، فقد لا تعبر الحقيقة عن الظهور، وكذا الظهور عن الحقيقة، مع اخذ اعتبار ما للقرائن المنفصلة –سواء كانت نقلية أم خارجية أم عقلية– من دور في تحديد الظهور اللفظي. فمثلاً في قوله تعالى: {وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ }٤٢ أي: أهل القرية، والعلة أن المجاز لا يُقاس عليه، وإنما يُحذف المضاف ويُقام المضاف إليه مقامه في موضع دون موضع، بحسب ما يتفق من فهم المقصود وزوال اللبس٤٣.

المبحث الثالث: توجيهات الاستدلال بالتعليل وتخريجاته في المسائل البلاغية الخاصة.

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0393
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

ومن المسائل الخاصة، الفرق بين المجاز والكناية:

من المعلوم عند كثير من الباحثين أنه لا يلزم في الكناية أن يكون المعنى الحقيقي للفظ متحققًا في الواقع، إذ يصح أن تقول: (محمد طويل النجاد) كناية عن طوله، وإن لم يكن له نجاد أصلاً، وأن الفرق بين المجاز والكناية، هو: وجوب وجود القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي للفظ في المجاز، بخلاف الكناية، فإن القرينة فيها لا تمنع من إرادة المعنى الحقيقي للفظ.

ومن أبرز المسائل التي يتضح فيها الاستدلال بالتعليل عند مناقشة القزويني مسألة الفرق بين المجاز والكناية، وذلك عندما اعترض على السكاكي في قوله: "إن مبنى الكناية على الانتقال من اللازم على الملزوم ومبنى المجاز على الانتقال من الملزوم على اللازم"٤٤.

فاعتراض القزويني قائلاً: "وفيه نظر؛ لأن اللازم ما لم يكن ملزومًا يمتنع أن ينتقل منه إلى الملزوم، فيكون الانتقال حينئذ من الملزوم إلى اللازم"٤٥.

عرض المسألة وتحليلها: إن الكناية تخالف المجاز من جهة إمكان ارادة المعنى الحقيقي مع إرادة لازمه، أما المجاز فلا يجوز فيه إرادة المعنى الحقيقي لوجود القرينة المانعة من إرادته، وقد انتهى البلاغيون في هذه المسألة إلى قولين في التفرقة بين الانتقال من اللازم إلى الملزوم، والانتقال من الملزوم إلى اللازم، وهما:

أولاً: القول الأول: وهو ما قال به القزويني، إنه لا يوجد فرق بين الانتقالين، وساق الدليل: أنه عند الانتقال من اللازم (التابع) إلى المتبوع (الملزوم)؛ يشترط أن يكون اللازم ملزومًا لكي ينتقل منه إلى الملزوم، وذلك لأن اللازم قد يكون أعمّ من الملزوم، كلزوم الحيوان للإنسان، ولا دلالة للعام على الخاص٤٦.

ومما أشار إلى ذلك عبد الحميد العبيسي٤٧، مؤيدِا هذا القول: "لا نسلم له هذه التفرقة بين المجاز والكناية؛ ذلك أن اللازم في الكناية لازم مساوٍ، فيصح أن يسمى اللازم حينئذ ملزومًا والملزوم لازمًا، على أن التفرقة المعتبرة بينهما إنما تكمن في القرينة"٤٨. أي إن اللازم في الكناية مغاير للازم في المجاز، وتعليل ذلك أن اللازم في الكناية لازم مساوٍ بين المكني والمكني عنه، فلا

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0393
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

إشكال عندئذ في تسمية الأول لازمًا أو ملزومًا أو عكسه، كأن القزويني أراد البوح بهذا ولكن لفظه قاصر عن ذلك.

ثانياً: القول الثاني: إن المقصود في هذا الانتقال هو ملزوم المعنى مع جواز قصد لازم المعنى، ولذا فيمكن القول: إن هناك فرقًا بين الانتقالين، فلازم المعنى حقيقة، والانتقال من اللازم إلى الملزوم خاص بالكناية، وملزوم المعنى كناية كما في القول المشهور: (طويل النجاد)، فملزومه الشجاعة وهو كناية، ولازمه طول السيف وهو حقيقة، والأمر على خلاف ذلك في المجاز، إذن بين الانتقالين فرق، وهو ما ذهب إليه السكاكي.

وفرّق السكاكي بين المجاز والكناية بوجوه عدة، منها؛ أن الكناية مبنية على الانتقال من التابع إلى المتبوع الذي هو الملزوم، على خلاف المجاز الذي هو مبني على الانتقال من المتبوع إلى التابع، فيرى القزويني فساد التفرقة من هذا الوجه.

ومن الجدير بالذكر هنا أن السكاكي أشار إلى حالات يعدم الفرق بين الانتقالين فيكون حال الكناية كحال المجاز، فقال: "ومعلوم عندك أن الانتقال من اللازم إلى ملزوم معين يعتمد مساواته إياه، لكنهما عند التساوي يكونان متلازمين، فيصير الانتقال من اللازم إلى الملزوم إذ ذاك، بمنزلة الانتقال من الملزوم إلى اللازم، فيصير حال الكناية كحال المجاز"٤٩. ولكن لم يكن ما قاله العبيسي غائبًا عن السكاكي كما سبق بيانه.

وبعد عرض هذه المسألة يمكن القول بأن الراجح هو ما قد ذهب إليه بعض العلماء كمذهب ثالث، ألا وهو أن اختلاف القزويني والسكاكي إنما هو في مجرد التسمية، وتعليل ذلك لأنهما متفقان على أن ذهن السامع ينتقل من (كثرة الرماد) إلى صفة (الكرم) في القول (كثير الرماد)، وذلك لأن القزويني يسميه ملزومًا موافقًا الملزوم في المجاز من هنا اعترض على التفرقة، ولكن السكاكي يسمي كثرة الرماد لازمًا، فيخالف اللازم في المجاز من هنا أعلن التفرقة بهذا الوجه٥٠.

ومما يدعم هذا التوجه في تلك المسألة أن الخلاف بينهما في التسمية فقط، قول التفتازاني: "فالانتقال من أبي لهب إلى جهنمي انتقال من الملزوم إلى اللازم أو من اللازم إلى الملزوم على اختلاف الرأيين في الكناية"٥١، إذ إنه من الصحيح أن يُقال: يحصل الانتقال من اللازم إلى

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0393
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

الملزوم وعكسه في كلٍّ من المجاز والكناية، باعتبارين مختلفين٥٢. ومما يؤيد ذلك في العصر الحديث شوقي ضيف معبرًا عن ذلك من خلال قوله عن ذلك الاعتراض: "وهي مسألة اعتبارية؛ كان ينبغي أن لا يقف عندها"٥٣.

ومن أبرز المسائل الخاصة: (تقسيم الكلام إلى إيجاز وإطناب ومساواة).

بدايةً :إن البلاغة على عشرة أقسام: الإيجاز، والتشبيه، والاستعارة، والتلاؤم والفواصل، والتجانس، والتصريف، والتضمين، والمبالغة، وحسن البيان، والإيجاز تقليل الكلام من غير إخلال بالمعنى، وإذا كان المعنى يمكن أن يعبر عنه بألفاظ كثيرة ويمكن أن يعبر عنه بألفاظ قليلة، فالألفاظ القليلة إيجاز"٥٤.

وقال السكاكي: "أما الإيجاز والإطناب؛ فلكونهما نسبيين لا يتيسر الكلام فيهما، إلا بترك التحقيق، والبناء على شيء عرفي، مثل جعل كلام الأوساط على مجرى متعارفهم في التأدية للمعاني فيما بينهم، ولا بد من الاعتراف بذلك مقيسًا عليه، ولنسمه متعارف الأوساط، وأنه في باب البلاغة لا يحمد منهم ولا يذم"٥٥. وقد ساق القزويني ردًّا على ذلك بقوله: "وفيه نظر؛ ويعلل كلامه بأنّ كون الشيء نسبيًّا لا يقتضي أن لا يتيسر الكلام فيه إلا بترك التحقيق والبناء على شيء عرفي، ثم البناء على متعارف الأوساط، والبسط الذي يكون المقصود جديرًا به، رد إلى جهالة؛ فكيف يصلح للتعريف"٥٦.

يرى السكاكي أن الإيجاز والإطناب بابان واسعان لكونهما نسبيين، فالكلام فيهما عسير جدًّا، إلا بترك التحقيق والبناء على شيء معروف عرفًا؛ فاعترض القزويني على ذلك بمأخذين، هما:

١- أنّ كون الشّيء نسبيًّا لا يقتضي أن لا يتيسر الكلام فيه إلا بترك التحقيق.

٢ – أن البناء على متعارف الأوساط ردّ إلى جهالة، فلا يصلح للتعريف.

دراسة وتحليل المسألة: بدايةً يمكن تقرير ما قاله الرماني عن نوع بارز من الإيجاز: "وأما الإيجاز بالقصر دون الحذف فهو أغمض من الحذف وإن كان الحذف غامضًا، للحاجة إلى العلم بالمواضع التي يصلح فيها من المواضع التي لا يصلح، ثم يعلق الرماني: هذا الضرب من الإيجاز في القرآن كثير، وظهور الإعجاز في الوجوه التي نبينها يكون باجتماع أمور يظهر بها

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0393
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

للنفس أن الكلام من البلاغة في أعلى طبقة، وإن كان قد يتلبس فيما قل بما حسن جدا لإيجازه، وحسن رونقه"٥٧.

ويمكن مناقشة كلام السكاكي والقزويني كالآتي:

يبدو أن نقطة الاختلاف بين هذين العالمين الجليلين في هذا المأخذ، هي كلمة "التحقيق" التي أطلقها السكاكي في نصه فما مراده منها؟ إذ إن كلمة "التحقيق" في نص السكاكي فسرت:٥٨، بأنها تعيين مقدار كلٍ بحيث لا يزيد عليه ولا ينقص عنه، فهذا غير ممكن كما قال السّكاكي، لهذا وجب ترك التحقيق، وهذا ما ذهب إليه التفتازاني والدسوقي٥٩، عند شرحهما لنص السكاكي، وبأنها ذكر ما يضبط أحدهما عن الآخر في الجملة، وهذا ممكن، فذهب القزويني إلى هذا ثم اعترض على نص السكاكي.

وكذلك لما ذهب القزويني المذهب الأول في تفسير كلمة (التحقيق)، راح يعترض على تحفظ السكاكي "فلكونهما نسبيين لا يتيسر الكلام فيهما، إلا بترك التحقيق، والبناء على شيء عرفي"، إلا أن السكاكي ليس أول من أبدى تحفظه تجاه هذين المبحثين البلاغيين، فمن قبل عبّر الباقلاني عن تحفظه تجاههما بقوله: "والحكم في ذلك صعب شديد، والفصل فيه شأو بعيد...."٦٠.

وهذا التحفظ ليس كما فهمه القزويني في نصه السابق، بل المراد من هذا التحفظ يظهر عندما نذهب المذهب الثاني في تفسير كلمة (التحقيق)، فالتحفظ أنه لا يمكن تعيين مقدار كل من المساواة والإطناب، بحيث لا يزيد عليه ولا ينقص عنه، فإذا كنت "تستطيع أن تدرك الإيجاز في الكلام بعد الدربة والملازمة والطبع، فإنّك لا تستطيع مهما اجتهدت أن تدرك المساواة والإطناب، لأنّه ليس معك قياسٌ تقيس به اللفظ الفاضل على المعنى، ولا اللفظ المساوي للمعنى"٦١.

وكل ذلك يؤيد ما ذهب إليه السكاكي "لا يتيسر الكلام فيهما، إلا بترك التحقيق، والبناء على شيء عرفي"، من هنا حق لأبي موسى أن يعلق على تحفظ السكاكي بقوله: "كلامٌ جيدٌ جدًّا، لأنه مؤسّسٌ على العلم بطبيعة البيان وبناء الكلام، وذلك لأنّك لا تستطيع أن تفرق بين الإيجاز والإطناب والمساواة، كما تفرق بين التشبيه والاستعارة والطباق والمقابلة"٦٢.

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0393
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

ولعل السّكاكي يريد بـ(التحقيق) تعيين مقدار كلٍ، اذ يعرف أن هذا القدر إيجاز وذاك إطناب، أو أن الإطناب يبدأ هنا وينتهي إلى هناك٦٣، كما ذهب إليه كل من التفتازاني والصعيدي والدسوقي؛ لأنه إن كان المراد ما ذهب إليه القزويني من ذكر الضوابط، فقد ذكر ذلك، وبهذا يعرف ضعف اعتراض القزويني في هذا المأخذ٦٤. وأن تحفظ السكاكي في محلّه.

كما يمكن مناقشة كلام السكاكي بأنه يرى أن الطريق الأمثل لضبط الإيجاز والإطناب، هو وضع مرتبة ثالثة بينهما، فما علا على ذلك دخل في الإيجاز، وما انحط دونها دخل في الإطناب، ويقترح السكاكي تسمية هذه المرتبة البرزخية بـ"متعارف الأوساط" التي سماها المتأخرون بـ(المساواة)، وأن تتخذ هذه المرتبة ميزانًا ومقياسًا لهما، غير أنه خارج عن باب البلاغة، لبنائه على شيء عرفي. ويرى القزويني أن ذلك البناء رد إلى الجهالة، بترك ضوابط العلم على متعارف الأوساط. ثم يقترح القزويني أن يكون ذلك المقياس هو (أصل المراد)، أي إن "لكل معنى في الأصل لفظ يساويه كميًّا، فإن نقص اللفظ عن ذلك المعنى، وكان وافيًا فهو الإيجاز، وإن زاد على ذلك لفائدة اقتضت تلك الزيادة؛ فهو الإطناب"٦٥. وعندما خالف القزويني السكاكي في المنطلق لم يكن غريبًا أن يخالفه في تعريف الإيجاز والإطناب، وفي عدم عد المساواة من البلاغة.

والحق في هذا الاعتراض أن نص السكاكي فيه شيء من الضبابية كما قال شوقي ضيف: "قد يفضي –من بعض الوجوه– إلى أن المساواة لا تعد قسمًا ثالثًا في الباب"٦٦. بل هو كلام صريح على خروج المساواة من البلاغة، وذلك أنه ربط المساواة بكلام العوام وجعل كلام السوقة ميزانًا يقاس عليه الإيجاز والإطناب، فنزل بهما إلى أدنى المستوى في البلاغة، هذا؛ و"الاتفاق على متعارف الأوساط، أمر من الصعب تحديده ليقاس عليه، وذلك لاختلاف الناس في هذا المتعارف وتعدد الأغراض والأهداف التي ترسم الأسلوب الذي يقاس عليه الإيجاز والإطناب"٦٧. من هنا يعلن محمد الجرجاني قائلاً: "وقد أحسن المعاصر –يعني القزويني– في قوله: "إنه أساء في ذلك –أي تعليق هذا الباب على متعارف الأوساط– لكونه ردّ إلى جهالة، فيكون من باب تعريف الشيء بما هو أخفى"٦٨.

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0393
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

وقد يزول هذا الغموض عند ما نفهم أن مذهب السكاكي هو إخراج المساواة من البلاغة، إذ قال: "وأنه في باب البلاغة لا يحمد منهم ولا يذم"٦٩. وهذا المذهب لم يقتصر عليه وحده، بل ثمة بعض البلاغيين يرون إلغاء باب المساواة؛ لأنه لا يسمن ولا يغني من جوع في البلاغة، ويذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك فينكرون وجود المساواة، ذاهبين إلى أن الكلام إما إيجاز وإما إطناب، يقول ابن أبي الأصبع: "واعلم أن البلاغة قسمان: إيجاز، وإطناب، والمساواة معتبرة في القسمين معًا"٧٠. أي أن جزءًا منها داخل في الإيجاز وطرفها الآخر مرخ إلى الإطناب.

وذلك بناء على أن من العلماء من توسطّوا في أمر المساواة فلم ينكروها مطلقًا ولم يعترفوا بكل ما يسميه البلاغيون مساواة، قال: "فاللغة وسيلة للتعبير، والألفاظ والكلمات لبّها، ومن الصعب أن يفصّل المرء معناه على قدر ألفاظه، والمساواة صناعة صعبة، وقسطاس مستقيم، لا يستطيع تحقيقها قصدًا إلا من أوتي علمًا معجزًا، وليست بمستحيلة، ورب قائل: هناك نظم غزير للشعراء، صنّفه البلاغيون في باب المساواة، قلنا: مهما كثر هذا الشعر، فهو رمية من غير رام، ومصادفة غير مقصودة، وربما أصابها الأديب أو الشاعر، لكنّ إصابته في معظمها متكلفة ومجتهدة.."٧١. وقول صدقي جميل: "والمساواة فن من القول عزيز المنال، تشرئبّ إليه أعناق البلغاء، لكن لا يرتقي إلى ذراه إلاّ الأفذاذ لصعوبة المرتقى، وجلال المقصد..."٧٢.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن ثمة ثلاثة مذاهب للبلاغيين حول المساواة:

أن المساواة تدمج فيهما، وهو مذهب ابن أبي الأصبع المصر، وأنها وسط بين الإيجاز والإطناب، على أنها ليست داخلة في البلاغة كما سبق في شرح مذهب السكاكي، وأنها قسم ثالث للإيجاز والإطناب، وعليه؛ هي داخلة في البلاغة وهو مذهب جمهور البلاغيين.

ومن خلاصة ما سبق لا يمكن القول بأن إتيان الأديب شاعرًا كان أم كاتبًا، بالألفاظ على قدر المعاني محال، ولكن إذا انطلقنا من القاعدة التي ترى أن الألفاظ رموز لمعان نتصورها، التي قررها دكتور شوقي ضيف بقوله: "إن الكلمات ليست إلا رموزًا تؤدي بها ما في أنفسنا، وهي رموز ناقصة، لا يستطيع الإنسان أن يضبط مدلولاتها، أو يحددها، إلاّ ما اتصل منها بالأعلام وأسماء الأماكن، أما ما يتصل منها بالمعنويات والعواطف؛ فإنه غير مضبوط ولا محدود"٧٣، ووافقه عليه

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0393
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

كثير من علماء اللغة الحديثة، إذا انطلقنا من هذه القاعدة؛ سوف نقرر أنه صعب إتيان المساواة في باب الأدب، فالألفاظ أو اللغة عاجزة عن التعبير عما يجيش في صدر المتكلمين ولا سيما الأدباء منهم، من هنا لعل الصواب إخراج المساواة من البلاغة، كما رأى السكاكي، إذ هي الأصل، والأصل هو الإتيان بالألفاظ على قدر المعاني، فكل متكلم اعتيادي يسعى حثيثًا إلى ذلك، ويتخذ كل سبيل موصل إلى هذا الهدف المقصود –وقلما يصل–، فطالما البلاغة لا تبحث عن الأصل، بل هي تجري وراء العدولات التعبيرية المقصودة، وزد على ذلك فقدان الجمالية والفنية في كثير مما يسمونه بالمساواة.

ونخلص من ذلك النقاش مقررين، أن السكاكي انحرف وحاد عن الطريق الذي رسمه لمعالجة مباحث علم المعاني، المتمثل في مطابقة أحوال الجملة لمقتضى الحال، فراح يقيس جميع أحوال الجمل ويختبرها تحت (المطابقة لمقتضى الحال) إلى أن وصل إلى باب الايجاز والإطناب، فإذا به يحيد عن البحث عن الأحوال التي تطابق كل من الإيجاز والإطناب والمساواة لمقتضى الحال، مع أن هذا هو الغاية من الدراسة، ولكن نصب اهتمامه إلى الكيفيات والوسائل التي يتحقق بها الإيجاز والإطناب والمساواة، غافلاً البحث عن الأحوال المقتضية لاستعمال كل واحد منها، وكان حريٌ بالقزويني أن يوجه اعتراضه إلى هذا وينبه عليه، ولكن فإذا هو يحيد كما حاد أستاذه ليناقشه في الوسائل والكيفيات، من هنا يرى حامد صالح الربيعي، أن هذا الاعتراض ضرب في الهواء من قبل السكاكي والقزويني على حد السواء ومن تبعهم، وأنه خلاف لما كان يتوقع منهما، وانزلاق عن المنهج السليم الذي انطلقا منه بادئ ذي بدء.٧٤

ومن المسائل الخاصة: الاستعارة التبعية: يقسّم البلاغيون الاستعارة تقسيمًا باعتبار لفظها على أصلية وتبعية؛ فالاستعارة الأصلية: هي ما كان اللفظ المستعار أو اللفظ الذي جرت فيه اسمًا جامدًا غير مشتق، وأما الاستعارة التبعية: فهي ما كان اللفظ المستعار أو اللفظ الذي جرت فيه اسمًا مشتقًا أو فعلاً. وتسمى تبعية؛ لأن جريانها في المشتق يكون تابعًا لجريانها في المصدر، وكل استعارة تبعية قرينتها استعارة مكنية، وإذا أجريت الاستعارة في واحدة منهما امتنع إجراؤها في الأخرى٧٥.

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0393
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

وقد ساق القزويني في هذه مسألة من اعتراضه على السكاكي عندما قال: "ولو أنهم جعلوا الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكناية؛ بأن قبلوا فجعلوا في قولهم: (نطقت الحال بكذا الحال) التي ذِكْرها عندهم، قرينة الاستعارة بالتصريح استعارة بالكناية عن المتكلم بوساطة المبالغة في التشبيه على مقتضى المقام، وجعلوا نسبة النطق إليه قرينة الاستعارة، كما تراهم في قوله: "وإذا المنية أنشبت أظفارها"، ويجعلون المنية استعارة بالكناية عن السبع، ويجعلون إثبات الأظفار لها قرينة الاستعارة، وهكذا جَعْل البخل استعارة بالكناية عن حي أبطلت حياته بسيف، أو غير سيف فالتحق بالعدم، وجعلوا نسبة القتل إليه قرينة الاستعارة، ولو جعلوا أيضا اللهذميات استعارة بالكناية، عن المطعومات اللطيفة الشهية على سبيل التهكم، وجعلوا نسبة لفظ القرى إليها قرينة الاستعارة؛ لكان أقرب إلى الضبط فتدبّره"٧٦.

فقال القزويني معترضًا ومعلقًا: هذا لفظه؛ وفيه نظر، لأن التبعية التي جعلها قرينة للتي جعلها استعارة بالكناية كنطقت في قولنا: (نطقت الحال بكذا)، لا يجوز أن يقدرها حقيقة حينئذ، لأنه لو قدرها حقيقة لم تكن استعارة تخييلية، لأن الاستعارة التخييلية عنده مجاز كما مر"٧٧.

عرض المسألة وتحليلها: اعترض القزويني على ذلك بأن الاستعارة المكنية التي يريد إلحاق التبعية بها قرينتها تخييلية، والتخييلية عند السكاكي مجاز كما سبق، والتبعية حقيقة فكيف يجمع بين الحقيقة والمجاز في قسم واحد، وذلك اعتراضًا على اقتراح السكاكي في هذه المسألة وهو الاقتصاد في تقسيمات الاستعارة، بجعل التبعية من الاستعارة المكنية، على المنوال الذي حلّله، فيحذف ساعتئذ قسم التبعية من قائمة تقسيمات الاستعارة، فيرى السكاكي –عند إنكاره للاستعارة التبعية– أن الاستعارة في لفظ "الحال" الذي هو قرينة عند الجمهور، اذ قد أنكر السكاكي الاستعارة التبعية، واختار ردّها قرينة للاستعارة المكنية، أما قرينتها فردّها أيضًا إلى نفس المكنية، فمثلاً القول: (نطقت الحال بكذا) يرى جمهور البلاغيين أن فيه استعارة في لفظ (نطقت)، وهو فعل لذا فهو استعارة تبعية، وقرينتها هي لفظ (الحال)، فما جعله الجمهور استعارة وهو لفظ "نطقت" فهو قرينة عند السكاكي، وهكذا ردّ التبعية وقرينتها إلى المكنية، ويؤيد الطيبي مذهب

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0393
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

السكاكي، إذ يقول: "وهذا أولى لأن الاستعارة بالكناية أبلغ من التبعية وحمل اللفظ على الأبلغ أحرى"٧٨.

ويمكن مناقشة هذه المسألة من الرد على قول السكاكي هذا بما يأتي:٧٩

١ – أن السكاكي نفسه صرّح بأن "نطقت" مستعارة للأمر الوهمي، أي المتوهم إثباته للحال، تشبيهًا بالنطق الحقيقي، فيكون استعارة، والاستعارة في الفعل لا تكون إلاّ تبعية، فيلزمه القول بالتبعية في آخر المطاف.

٢ – وقد يتعجب بعضهم حين يرى أن مثل السكاكي قد خلط بين الاستعارة المكنية والاستعارة التبعية، حتى أنه يقترح الدمج والجمع بينهما، مع أنه لا تعارض بينهما حتى يجمعان، إذ كل منهما نوع من تقسيمات الاستعارة في اعتبار، ولكن الاستغراب يزول ويضمحل عندما ندرك أن وقتئذ لم تكن قواعد البلاغة مقننة كعصرنا هذا.

٣– أن لفظ المشبه هنا لم يستعمل إلاّ في معناه الحقيقي، إذن ليس ثمة استعارة.

وممّا سبق يمكن القول بأن تعليل قول القزويني: أن تقسيم الاستعارة إلى أصلية وتبعية عام في الاستعارة؛ سواء أكانت تصريحية أم مكنية، مثال الاستعارة المكنية التبعية قولك: "أعجبني إراقة الضارب دم الجاني"، فقد شُبه الضرب الشديد بالقتل بجامع الإيذاء في كل، واستعير القتل للضرب الشديد، واشتق منه قاتل بمعنى ضارب ضربًا شديدًا، ثم حذف ورمز إليه بشيء من لوازمه وهو الإراقة على طريقة الاستعارة المكنية التبعية٨٠. وأما قول الطيبي: "وحمل اللفظ على الأبلغ أحرى"٨١ السالف، فيجاب بأنه لا تعارض بين المبحثين حتى يطلب كفة الترجيح، من حمل اللفظ على الأبلغ وغيره، بل هما مبحثان متلازمان لا متعارضان.

وبناء على ذلك فلا تعارض بين تقسيم الاستعارة إلى المكنية وغيرها، وبين تقسيمها على التبعية وغيرها، فكلٌ رأس تقسيم قائم بذاته، فاقتراح إدراج أحدهما تحت الآخر؛ غير مقبول بأي طريقة كانت، إذ قد تكون الاستعارة مكنية وفي الوقت نفسه تبعية.

إذا كان السكاكي توجه بقوله إلى هذا المذهب رغبة منه في تقليل تقسيمات الاستعارة، كما قال بسيوني عبد الفتاح: "ومن أجل تلك الرغبة أيضًا أنكر الاستعارة التبعية وأدخلها في المكنية"٨٢،

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0393
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

فهو رغبة جديرة في التأييد والتشجيع في كثير من المباحث البلاغية، اللاتي تشعبت إلى فروع لا تكاد تحصى، من جراء المنطق والفلسفة، وذلك بطريقتين:

الأولى: إلغاء الفروع البلاغية العديمة الجمالية والبراعة الفنية.

الثانية: ردّ الأقسام القريبة المتشابهة بعضها إلى بعض، كما أراد السكاكي.

وذلك بشرط أن يكون فيما يمكن الجمع بينهما، الذي نقص ونقض اقتراح السكاكي، وأن لا تؤديا إلى حذف المباحث المضيئة في البلاغة العربية.

ويتبين مما سبق بيانه وتعليله: أن الراجح هو قول القزويني، فقد أصاب في قوله من اعتراضه على "ردّ الاستعارة التبعية في الأفعال مثل: (نطقت الحال بكذا) إلى المكنية؛ مع أن قرينة المكنية عنده استعارة وهي في المثال فعل، والاستعارة في الفعل لا تكون إلا تبعية"٨٣.

الخاتمة:

بعد معالجة هذه المباحث الثلاثة، يمكن إجمال نتائج هذا البحث بما يأتي:

قد يكون الاستدلال بالتعليل الفني والذوقي كأن يكون سبب الخلاف في مثل هذه الاستدلالات قد يرجع السبب فني ذوقي، كأن يعترض أحدهما على الآخر بحجة أن رأيه يخالف الذوق السليم، أو أنّ مذهبه يفقد جمال العبارة ويطفئ بلاغتها وهكذا، وكذلك قد يكون الاستدلال بالتعليل المنطقي الفلسفي: عندما يعترض أحدهما على الآخر لذهابه إلى خلاف ما عليه علم الكلام والمنطق، فينتصر لقواعد المنطق على حساب البلاغة والذوق الأدبي.

الاستدلال بالتعليل جذب انتباه البلاغيين إلى مظان النقص ومواطن البحث في البلاغة العربية، وبهذا فتح بابًا واسعًا أمام البلاغيين ليجولوا ويصولوا فيه باحثين وفاحصين عن لآلئ البلاغة.

مناقشة هذه الاستدلالات قد أثرْت البلاغة، وعمّقت الاتجاه المنطقي في البلاغة، وأدّت دورًا كبيرًا في تطور البلاغة العربية قديمًا وحديثًا، اذ يمكن تعداد هذه الاستدلالات.

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0393
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

الهوامش:

(١)الفروق اللغوية: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت: نحو ٣٩٥هـ)، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة– مصر: ص٧٠.

(٢) كتاب التعريفات علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، تح: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، (ط:١) ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م: ص٦١.

(٣) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت١٠٩٤هـ)، تح: عدنان درويش– محمد المصري، مؤسسة الرسالة– بيروت: ص١١٤.

(٤) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي ابن القاضي التهانوي (ت بعد ١١٥٨هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: د.رفيق العجم، تح: د.علي دحروج –نقل النص الفارسي إلى العربية: د.عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون– بيروت ط:١، ١٩٩٦م: ١/ ١٥١.

(٥) العدة في أصول الفقه (١/ ١٣١)

(٦)عرف أبو البقاء الفتوحي الدلالة بقوله: ((ما يلزم من فهم شيء فهم شيء آخر؛ أي ما يرشد إلى فهم شيء من شيء آخر)). انظر: "شرح الكوكب المنير ص ١/ ١٢٥، وعرفها أبو يعلى الفراء بقوله: "وأماالدلالة: فهي مصدر قولهم: دلَّ يدلُّ دلالة، ويسمى الدليل دلالة على طريق المجاز. العدة ١/ ١٣٣، الدليل: مأخوذ من الدلالة، ومعناها الإرشاد، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية (ص: ٢١٦)، المعجم الوسيط ١/ ٢٩٤.

(٧)ينظر المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم ص ١٢٧. ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة عبد الرحمن حسن حنيكة الميداني ص ١٤٧.

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0393
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

(٨)ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة ص ١٠٤.

(٩)انظر: معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين: الناشر: دار الفكر" (١٢/٤-١٥).

(١٠) لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ). الناشر: دار صادر– بيروت: (٤٧١/١١).

(١١)القاموس المحيط للإمام اللغوي مجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيرازي الفيروزآبادي المتوفى سنة (٨١٧ هـ)، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦هـ: (٢١/٤).

١٢ – البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق ودراسة: د.فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة– المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ: ٦٦/١.

١٣ يوسف: ٨٢.

١٤ الشعراء: ٧٢.

١٥ انظر: الأصول، ابن السرّاج: ١/ ٦٩.

١٦ انظر: الكتاب لسيبويه: ١/ ٤٠٦.

١٧ الزّمر: ٢٠.

١٨ البديع في علم العربية، ابن الأثير:٧٧/١.

١٩ سورة البقرة، الآية/١٠٢.

٢٠ مفتاح العلوم، السكاكي، المرجع السابق، ص: ١٧١ – ١٧٢.

٢١ الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، المرجع السابق، ص:٣٧ – ٣٨.

٢٢ – سورة الأنفال، الآية/١٧.

٢٣ – ينظر، بغية الإيضاح، الصعيدي، المرجع السابق، ٣٤/١.

٢٤ – عروس الأفراح شرح تلخيص المفتاح، السبكي، المرجع السابق، ٢٢٢/١.

٢٥ – الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، تحقيق: أ.د.أحمد شتيوي، دار الغد الجديد، القاهرة، ط/١، ٢٠١٤م، ص:١٦، ص: ٢٤.

٢٦ – ينظر، بغية الإيضاح، الصعيدي، ٥/١.

٢٧ – هو ضياء الدين ابن الأثير، له تصانيف عديدة "الدالة على غزارة فضله، وتحقيق نبله، كتابه الذي سمّاه "المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر"، جمع فيه فأوعب، ولم يترك شيئًا يتعلق بفن الكتابة إلا ذكره"، توفي ربيع الآخر سنة: ٦٣٧هـ، شذرات الذهب، ابن العماد الحنبلي، المرجع السابق، ٧/ ٣٢٨ ـ ٣٣٠.

٢٨ – لعله يقصد ابن المعتز وأصحاب البديع بعده، فإنهم ضموا كثيرا من مسائل علم المعاني فضلاً عن الصور البيانية إلى علم البديع، ينظر، البلاغة تطور وتاريخ، شوقي ضيف، المرجع السابق، ص:٣٣٨.

٢٩ – ينظر، البلاغة تطور وتاريخ، شوقي ضيف، ص: ١٧.

٣٠ – مفتاح العلوم، السّكاكي، المرجع السابق، ص: ١٦١.

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0393
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

٣١ – الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، المرجع السابق، ص: ٣٠.
٣٢ – علم المعاني، د.عبد العزيز عتيق، المرجع السابق، ص: ١٩.
٣٣ – ينظر، مفتاح العلوم، السكاكي، المرجع السابق، ص: ٢٤٧.
٣٤ – ينظر، د. حامد صالح خلف الربيعي، مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء، ط. بدون، ١٩٩٦م، ص: ٥٤١– ٥٤٢.
٣٥ – هو مسعود بن عمر بن عبد الله الشيخ سعد الدين التفتازاني، ولد سنة: ٧١٢هـ، من مؤلفاته الشهيرة: المطول، المقاصد في الكلام، شرح العقائد، توفي بسمرقند، سنة: ٧٩١هـ، ينظر، بغية الوعاة، السيوطي، المرجع السابق، ٢/ ٢٨٥.
٣٦ – سعد الدين التفتازاني، المطول، مطبعة خادم العلم السّني، ط. بدون، ١٣١٠هـ، ص: ٣٥.
٣٧ – ينظر، بغية الإيضاح، الصعيدي، المرجع السابق، ٢٨/١.
٣٨ – عروس الأفراح شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي، المرجع السابق، ٢١٦/١.
٣٩ . الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، المرجع السابق، ص: ٢٣.
٤٠ – عبد المتعال الصعيدي، البلاغة العالية علم المعاني، المطبعة النموذجية، ط/٢، ١٩٩١م، ص: ٣٩.
٤١ – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٩٨٨م، ص: ٩٨.
٤٢– يوسف: ٨٢.
٤٣– سر الفصاحة، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي (ت٤٦٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ– ١٩٨٢م: ص ١٣٢، ١٣٣.
٤٤– مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (ت٦٢٦هـ) ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م: ص ٤٠٣.
٤٥ الإيضاح، القزويني، المرجع السابق، ص: 348.
٤٦ ـ ينظر: بغية الإيضاح، الصعيدي، المرجع السابق، ١٥١/٣.
٤٧– لم أقف على ترجمته.
٤٨– د. عبد الحميد العبيسي، روائع البيان العربي، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط. ت. بدون، ص: ٢٦٦.
٤٩ ـ مفتاح العلوم، السكاكي، المرجع السابق، ص: ٤١٣.
٥٠ ـ ينظر؛ بغية الإيضاح، الصعيدي، المرجع السابق، ٣/ ١٥١.
٥١– المطول، التفتازاني، المرجع السابق، ص: ٣٠٩.
٥٢– ينظر، عروس الأفراح، السبكي، المرجع السابق، ٢/ ٣١٦.
٥٣ . البلاغة تطور وتاريخ، شوقي ضيف، المرجع السابق، ص: ٣٥٠.
٥٤ـ النكت في إعجاز القرآن، أبو الحسن الرماني: ص: ٧٦.
٥٥ـ مفتاح العلوم، السكاكي، المرجع السابق، ص: ٢٧٦.
٥٦ ـ الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، المرجع السابق، ص: ١٩٨.
٥٧ ـ . النكت في إعجاز القرآن، أبو الحسن الرماني: ص ٧٧، ٧٨.
٥٨ ـ ينظر؛ التفتازاني، شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. ت. بدون، ١٦١/٣.

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0393
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

٥٩ – ينظر، حاشية الدّسوقي في ذيل شروح التلخيص، المرجع السابق، ١٦١/٣.
٦٠ ـ أبو بكر محمّد الباقلاني، إعجاز القرآن، تحقيق: سيد صقر، دار المعارف، القاهرة، ط/٥، ت. بدون، ص: ١٢٠.
٦١ ـ د. محمد محمد أبو موسى، دلالات التراكيب، مكتبة وهبة، القاهرة، ط/٥، ٢٠١٤م، ص: ٩.
٦٢ – المرجع نفسه، ص: ١٠.
٦٣ – بغية الإيضاح، الصعيدي، المرجع السابق، ٩٦/١.
٦٤ ـ شروح التلخيص، التفتازاني، المرجع السابق، ١٦١/٣.
٦٥ ـ مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء، حامد صالح الربيعي، المرجع السابق، ص: ٥٧٢.
٦٦ – البلاغة تطور وتاريخ، شوقي ضيف، المرجع السابق، ص: ٣٤٤.
٦٧ ـ أساليب بلاغية، أحمد مطلوب، المرجع السابق، ص: ٢٤٥.
٦٨ ـ الإشارات والتنبيهات، محمد الجرجاني، المرجع السابق، ص:١٣١.
٦٩ ـ مفتاح العلوم، السكاكي، المرجع السابق، ص: ٢٧٦.
٧٠ ـ ابن أبي الإصبع المصري، تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، تحقيق: د. حنفي محمد شرف، لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، في الجمهورية العربية المتحدة، ط. ت. بدون، ص: ١٩٨.
٧١ – د. محمد علي زكي صبّاغ، البلاغة الشعرية في كتاب "البيان والتبيين"، للجاحظ، المكتبة العصرية، بيروت، ط/١، ١٩٩٨م، ص:٢٢٩.
٧٢ – جواهر البلاغة، السيد الهاشمي، المرجع السابق، ص: ٢٠٣.
٧٣ ـ د. شوقي ضيف، الفن ومذاهبه في الشعر العربي، دار المعارف، ط/ ١٣، ت. بدون، ص: ٢٤٢.
٧٤ – ينظر، مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء، حامد صالح الربيعي، المرجع السابق، ص: ٥٧٤.
٧٥ – يُنظر: علم البيان، عبد العزيز عتيق (ت١٣٩٦هـ)، الناشر: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، الطبعة: بدون، عام النشر: ١٤٠٥هـ– ١٩٨٢م: ١٨٦/١.
٧٦ – مفتاح العلوم، السكاكي، المرجع السابق، ص: ٣٨٤.
٧٧ ـ الإيضاح، القزويني، المرجع السابق، ص: ٣٤٥.
٧٨ – كتاب " التبيان في البيان" للإمام الطيبي، تحقيقًا ودراسة، عبد الستّار حسين، المرجع السابق، ص: ١٣٠.
٧٩ – جواهر البلاغة، السيد الهاشمي، المرجع السابق، ص: ٢٦٥– ٢٦٦.
٨٠ – ينظر: علي الجارم ومصطفى أمين، البلاغة الواضحة، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط/١، ٢٠١٤م، ص: ٧٠.
٨١ – كتاب " التبيان في البيان" للإمام الطيبي، تحقيقا ودراسة، عبد الستّار حسين، المرجع السابق، ص: ١٣٠.
٨٢ – علم المعاني، بسيوني، المرجع السابق، ص: ٧١.
٨٣ – البلاغة تطور وتاريخ، شوقي ضيف، المرجع السابق، ص: ٣٤٦.

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0393
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

ثبت المصادر والمراجع:

١. إعجاز القرآن، أبو بكر محمّد الباقلاني، تحقيق: سيد صقر، دار المعارف، القاهرة، ط/٥، ت. بدون.
٢. الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، تحقيق: أ. د. أحمد شتيوي، دار الغد الجديد، القاهرة، ط/١، ٢٠١٤م.
٣. البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة– المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0393
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

٤. البلاغة الشعرية في كتاب "البيان والتبيين"، للجاحظ، د. محمد علي زكي صبّاغ، المكتبة العصرية، بيروت، ط/١، ١٩٩٨م.
٥. البلاغة العالية علم المعاني، عبد المتعال الصعيدي، المطبعة النموذجية، ط/٢، ١٩٩١م.
٦. البلاغة الواضحة، علي الجارم ومصطفى أمين، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط/١، ٢٠١٤م.
٧. تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، ابن أبي الإصبع المصري، تحقيق: د. حنفي محمد شرف، لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، في الجمهورية العربية المتحدة، ط. ت. بدون.
٨. الحيوان، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (ت٢٥٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤هـ.
٩. دلالات التراكيب، د. محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، ط/٥، ٢٠١٤م.
١٠. دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٩٨٨م.
١١. روائع البيان العربي، د. عبد الحميد العبيسي، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط. ت. بدون.
١٢. سر الفصاحة، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي (ت ٤٦٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ– ١٩٨٢م.
١٣. عروس الأفراح شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي، المرجع السابق.
١٤. علم البيان، عبد العزيز عتيق (ت١٣٩٦هـ)، الناشر: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، الطبعة: بدون، عام النشر: ١٤٠٥هـ– ١٩٨٢م.
١٥. الفروق اللغوية. المؤلف. أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، الناشر: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة– مصر: ص٧٠.
١٦. الفن ومذاهبه في الشعر العربي، د. شوقي ضيف، دار المعارف، ط/ ١٣، ت. بدون، ص: ٢٤٢.

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0393
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

١٧.القاموس المحيط للإمام اللغوي مجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيرازي الفيروزآبادي المتوفى سنة (٨١٧هـ)، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦هـ: (٤/٢١).
١٨.كتاب التعريفات علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان.
١٩.الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت١٠٩٤هـ)، المحقق: عدنان درويش– محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة– بيروت: ص ١١٤.
٢٠.لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ). الناشر: دار صادر– بيروت: (١١/٤٧١).
٢١.المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، نصر الله بن محمد (ت ٦٣٧هـ) المحقق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، الناشر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة، القاهرة.
٢٢.المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم ص ١٢٧. ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة عبد الرحمن حسن حنيكة الميداني ص ١٤٧.
٢٣.المطول، سعد الدين التفتازاني، مطبعة خادم العلم السّني، ط. بدون، ١٣١٠هـ.
٢٤.معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين، الناشر: دار الفكر.
٢٥.مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (ت٦٢٦هـ) ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م.
٢٦.مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء، د. حامد صالح خلف الربيعي، ط. بدون، ١٩٩٦م.

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0393
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

٢٧.موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (ت بعد ١١٥٨هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د.علي دحروج– نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون– بيروت، الطبعة: الأولى– ١٩٩٦م.

1. I‘jāz Al-Qur’ān, Abī Bakr Muḥammad Al-Bāqillānī, Taḥqīq : Sayyid Ṣaqr, Dār Al-Ma‘ārif, Al-Qāhirah, Ṭ / 5, T. Bi-Dūn.
2. Al-Īḍāḥ Fī ‘ulūm Al-Balāghah, Al-Qazwīnī, Taḥqīq : U. D. Aḥmad Shutaywī, Dār Al-Ghad Al-Jadīd, Al-Qāhirah, Ṭ / 1, 2014M
3. Al-Badī‘ Fī ‘ilm Al-‘Arabīyah, Majd Al-Dīn Abū Al-Sa‘ādāt Al-Mubārak Ibn Muḥammad Ibn Muḥammad Ibn Muḥammad Ibn ‘Abd Al-Karīm Al-Shaybānī Al-Jazarī Ibn Al-Athīr (T 606 H), Taḥqīq Wa-Dirāsat : D. Fatḥī Aḥmad ‘Alī Al-Dīn, Al-Nāshir : Jāmi‘at Umm Al-Qurá, Makkah Al-Mukarramah-Al-Mamlakah Al-‘Arabīyah Al-Sa‘ūdīyah, Al-Ṭab‘ah : Al-Ūlá, 1420 H
4. Al-Balāghah Al-Shi‘rīyah Fī Kitāb "Al-Bayān Wa-Al-Tabyīn", Lil-Jāḥiẓ, D. Muḥammad ‘Alī Zakī Ṣabbāgh, Al-Maktabah Al-‘Aṣrīyah, Bayrūt, Ṭ / 1, 1998M
5. Al-Balāghah Al-‘Ālīyah ‘ilm Al-Ma‘ānī, ‘Abd Al-Muta‘āl Al-Ṣa‘īdī, Al-Maṭba‘ah Al-Namūdhajīyah, Ṭ / 2, 1991M

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0393
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

6. Al-Balāghah Al-Wāḍiḥah, ‘Alī Al-Jārim Wa-Muṣṭafá Amīn, Dār Al-Fikr, Bayrūt, Lubnān, Ṭ / 1, 2014M.
7. Taḥrīr Al-Taḥbīr Fī Ṣinā‘at Al-Shi‘r Wa-Al-Nathr Wa-Bayān I‘jāz Al-Qur’ān, Ibn Abī Al’ṣbgh Al-Miṣrī, Taḥqīq : D. Ḥanafī Muḥammad Sharaf, Lajnat Iḥyā’ Al-Turāth Al-Islāmī, Al-Majlis Al-A‘lá Lil-Shu’ūn Al-Islāmīyah, Fī Al-Jumhūrīyah Al-‘Arabīyah Al-Muttaḥidah, Ṭ. T. Bi-Dūn.
8. Al-Ḥayawān, ‘Amr Ibn Baḥr Ibn Maḥbūb Al-Kinānī Bālwlā’, Al-Laythī, Abū ‘Uthmān, Al-Shahīr Bāljāḥẓ (T 255h), Al-Nāshir : Dār Al-Kutub Al-‘Ilmīyah – Bayrūt, Al-Ṭab‘ah : Al-Thāniyah, 1424 H.
9. Dalālāt Al-Tarākīb, D. Muḥammad Muḥammad Abū Mūsá, Maktabat Wahbah, Al-Qāhirah, Ṭ / 5, 2014M.
10. Dalā’il Al-I‘jāz, ‘Abd Al-Qāhir Al-Jurjānī, Dār Al-Kutub Al-‘Ilmīyah, Bayrūt, Ṭ / 1, 1988M.
11. Rawā’i‘ Al-Bayān Al-‘Arabī, D. ‘Abd Al-Ḥamīd Al‘bysy, Dār Iḥyā’ Al-Kutub Al-‘Arabīyah, Miṣr, Ṭ. T. Bi-Dūn.
12. Sirr Al-Faṣāḥah, Abū Muḥammad ‘Abd Allāh Ibn Muḥammad Ibn Sa‘īd Ibn Sinān Al-Khafājī Al-Ḥalabī (T 466h), Al-Nāshir : Dār Al-Kutub Al-‘Ilmīyah, Al-Ṭab‘ah : Al-Ṭab‘ah Al-Ūlá 1402h _ 1982M.
13. Arūs Al-Afrāḥ Sharḥ Talkhīṣ Al-Miftāḥ, Bahā’ Al-Dīn Al-Subkī
14. ‘ilm Al-Bayān, ‘Abd Al-‘Azīz ‘Atīq (T 1396 H), Al-Nāshir : Dār Al-Nahḍah Al-‘Arabīyah Lil-Ṭibā‘ah Wa-Al-Nashr Wa-Al-Tawzī‘, Bayrūt – Lubnān, Al-Ṭab‘ah : Bi-Dūn, ‘ām Al-Nashr : 1405 H-1982 M.
15. Al-Furūq Al-Lughawīyah. Al-Mu’allif. Abū Hilāl Al-Ḥasan Ibn ‘Abd Allāh Ibn Sahl Ibn Sa‘īd Ibn Yaḥyá Ibn Mahrān Al-‘Askarī (Al-Mutawaffá : Naḥwa 395h), Al-Nāshir : Dār Al-‘Ilm Wa-Al-Thaqāfah Lil-Nashr Wa-Al-Tawzī‘, Al-Qāhirah-Miṣr.

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0393
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

16. Al-Fann Wa-Madhāhibuhu Fī Al-Shiʻr Al-ʻArabī, D. Shawqī Ḍayf, Dār Al-Maʻārif, Ṭ / 13, T. Bi-Dūn.
17. Al-Qāmūs Al-Muḥīṭ Lil-Imām Al-Lughawī Majd Al-Dīn Abī Ṭāhir Muḥammad Ibn Yaʻqūb Ibn Muḥammad Ibn Ibrāhīm Ibn ʻUmar Al-Shīrāzī Al-Fayrūz Ābādī Al-Mutawaffá Sanat (817 H), Muʼassasat Al-Risālah Lil-Ṭibāʻah Wa-Al-Nashr Wa-Al-Tawzīʻ, Bayrūt-Lubnān Al-Ṭabʻah : Al-Thāminah, 1426 H.
18. Kitāb Altʻryfāt ʻAlī Ibn Muḥammad Ibn ʻAlī Al-Zayn Al-Sharīf Al-Jurjānī (T 816h), Al-Muḥaqqiq : Ḍabaṭahu Wa-Ṣaḥḥaḥahu Jamāʻat Min Al-ʻulamāʼ Bi-Ishrāf Al-Nāshir, Al-Nāshir : Dār Al-Kutub Al-ʻIlmīyah Bayrūt-Lbnān.
19. Al-Kullīyāt Muʻjam Fī Al-Muṣṭalaḥāt Wa-Al-Furūq Al-Lughawīyah, Ayyūb Ibn Mūsá Al-Ḥusaynī Alqrymy Al-Kaffawī, Abū Al-Baqāʼ Al-Ḥanafī (T 1094h), Al-Muḥaqqiq : ʻAdnān Darwīsh-Muḥammad Al-Miṣrī, Al-Nāshir : Muʼassasat Al-Risālah – Bayrūt.
20. Lisān Al-ʻArab, Muḥammad Ibn Mukarram Ibn ʻalá, Abū Al-Faḍl, Jamāl Al-Dīn Ibn Manẓūr Al-Anṣārī Alrwyfʻá Alʼfryqá (Al-Mutawaffá : 711h). Al-Nāshir : Dār Ṣādir – Bayrūt.
21. Al-Mathal Al-Sāʼir Fī Adab Al-Kātib Wa-Al-Shāʻir, Ḍiyāʼ Al-Dīn Ibn Al-Athīr, Naṣr Allāh Ibn Muḥammad (T 637h) Al-Muḥaqqiq : Aḥmad Al-Ḥūfī, Badawī Ṭabānah, Al-Nāshir : Dār Nahḍat Miṣr Lil-Ṭibāʻah Wa-Al-Nashr Wa-Al-Tawzīʻ, Al-Fajjālah Al-Qāhirah.
22. Al-Murshid Al-Salīm Fī Al-Manṭiq Al-Ḥadīth Wa-Al-Qadīm Ṣ 127 Ḍawābiṭ Al-Maʻrifah Wa-Uṣūl Al-Istidlāl Wa-Al-Munāẓarah ʻAbd Al-Raḥmān Ḥasan Ḥnbkh Al-Maydānī.
23. Al-Muṭawwal, Saʻd Al-Dīn Al-Taftāzānī, Maṭbaʻat Khādim Al-ʻIlm Alssny, Ṭ. Bi-Dūn, 1310H.
24. Muʻjam Maqāyīs Al-Lughah ; Aḥmad Ibn Fāris Ibn Zakarīyā Abū Al-Ḥusayn ; Al-Nāshir : Dār Al-Fikr.

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0393
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

25. Miftāḥ Al-ʻUlūm, Yūsuf Ibn Abī Bakr Ibn Muḥammad Ibn ʻAlī Al-Sakkākī Al-Khuwārizmī Al-Ḥanafī Abū Yaʻqūb (T 626h) Ḍabaṭahu Wa-Kataba Hawāmishahu Wa-ʻallaqa ʻalayhi : Naʻīm Zarzūr, Al-Nāshir : Dār Al-Kutub Al-ʻIlmīyah, Bayrūt – Lubnān, Al-Ṭabʻah : Al-Thāniyah, 1407 H 27 M.
26. Maqāyīs Al-Balāghah Bayna Al-Udabā' Wa-Al-ʻulamā', D. Ḥāmid Ṣāliḥ Khalaf Al-Rubayʻī, Ṭ. Bi-Dūn, 1996M.
27. Mawsūʻat Kashshāf Iṣṭilāḥāt Al-Funūn Wa-Al-ʻUlūm, Muḥammad Ibn ʻAlī Ibn Al-Qāḍī Muḥammad Ḥāmid Ibn Muḥammad Ṣābir Al-Fārūqī Al-Ḥanafī Al-Tahānawī (T Baʻda 1158h), Taqdīm Wa-Ishrāf Wa-Murājaʻat : D. Rafīq Al-ʻAjam, Taḥqīq : D. ʻAlī Daḥrūj-Nql Al-Naṣṣ Al-Fārisī Ilá Al-ʻArabīyah : D. ʻAbd Allāh Al-Khālidī, Al-Tarjamah Al-Ajnabīyah : D. Jūrj Zynāny, Al-Nāshir : Maktabat Lubnān Nāshirūn – Bayrūt Al-Ṭabʻah : Al-Ūlá-1996M.